

العولمة الاقتصادية وأثرها على سيادة الدول: العراق انموذجاً

Economic globalization and its impact on the sovereignty of Iraqi countries as a model

م. م اميرة فائق فالح

ا. م. د مهند حميد مهدي

جامعة الانبار/مركز بحوث الطاقة المتجددة

جامعة الانبار /كلية القانون والعلوم السياسية

muhannadhamd84@uoanbar.edu.iq

amera.fayk@uoanbar.edu.iq

Assist. Lect. Amera Fayk

Assist. Prof. D. Muhannad Hamid Mhedi

Renewable Energy Center -
Alanbar Uni.Iraq

College of Law &
Politic-Alanbar Uni.-Iraq

المستخلص:

على الرغم من أن العولمة قد ساهمت في تعزيز التواصل وانتقال المعرفة وتبادل التجارب بين الثقافات والشعوب، وأحسنّت معيار حياة بعض الشعوب وتحسين البنية التحتية وتحديث الأنظمة السياسية، يتعين علينا الإدراك أن هناك تحديات كبيرة ترافقت هذه العملية. تشمل التأثيرات السلبية فقدان بعض مبادئ السيادة الوطنية التقليدية، وتفوق المؤسسات الدولية والشركات الكبيرة، والتداخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، وتفشي الاعتمادية الاقتصادية، وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. و يعتمد مدى تأثير العولمة على مدى تكيف الدول مع هذه التحولات، اذ من الضروري أن تتبنى الدول سياسات مناسبة للتعامل مع التحديات الناجمة عن العولمة، وضمان استفادة شعوبها ومصالحها الوطنية من هذه العملية، دون المساس بالهوية الوطنية والقيم والثقافة الخاصة به.

Abstract:

Although globalization has contributed to enhancing communication, the transfer of knowledge, and the exchange of experiences between cultures and peoples, improving the standard of life of some peoples, improving infrastructure, and modernizing political systems, we must realize that there are great challenges that accompany this process. Negative impacts include the loss of some principles of traditional national sovereignty, the supremacy of international institutions and large corporations, external interference in the internal affairs of countries, widespread economic dependence, and increasing economic and social disparities.

The extent of the impact of globalization depends on the extent to which countries adapt to these transformations, as it is necessary for countries to adopt appropriate policies to deal with the challenges resulting from globalization, and to ensure that their people and national interests benefit from this process, without compromising their national identity, values and culture.

المقدمة

عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

- ماهي إيجابيات وسلبيات العولمة الاقتصادية؟
- كيف أثرت العولمة الاقتصادية على سيادة العراق سياسياً واقتصادياً وأمنياً؟

فرضية البحث: ينطلق بحثنا من فرضية جوهرها (عملت

العولمة الاقتصادية على تسهيل سيادة الدولة العراقية، حتى باتت البلاد مكشوفاً للتدخلات الاقتصادية والأمنية والاقتصادية).

المحور الأول: العولمة الاقتصادية: المفهوم

والنشأة

منذ نهاية القرن العشرين والعالم يتفاعل مع هذه الظاهرة الجديدة التي لم يألّفها من قبل، وقد تصدرت اهتماماً واسعاً على الصعيد الدولي كما شهدت العديد من المشاحنات والمداولات حول تحديد مفهومها وجذورها التاريخية، لأنها ظاهرة متشعبة ومتعددة الأبعاد والهياكل

أولاً: التعريف بالعولمة الاقتصادية

إن مصطلح العولمة (Globalization) من المصطلحات الغامضة التي لم تحدد معالمه بدقة؛ على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت هذا المصطلح، فضلاً عن احتلاله موقعاً محورياً في محيط اهتمام المحافل العلمية والأكاديمية (١).

وهي مصطلح جديد ودخل القاموس حديثاً وكثيرون يعتقدون انه لم يكن موجوداً قبل مطلع تسعينات القرن العشرين. وأشار قاموس أكسفورد للمصطلحات الإنجليزية الجديدة (OXSFORD DICTIONARY) إلى مفهوم مصطلح العولمة للمرة الأولى عام (١٩٩١م) واصفاً إياه بأنه من الألفاظ الجديدة التي برزت خلال التسعينات من القرن العشرين مستعينةً بالمستجدات التقنية وتطور علم المعلومات وآليات الاتصال. (٢) وقد جاء في المعجم العالمي الجديد وببستر WEBSTER أن العولمة Globalization هي: إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل

قادت نهاية الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفياتي إلى ظهور أفكار الليبرالية الجديدة التي تنادي بها العولمة، والمتمثلة بالأخذ بالتعددية السياسية وضمان حقوق الإنسان وتفعيل دور المجتمع المدني، فضلاً عن تأكيدها على أن تترك الدولة زمام الأمور في عملية التنمية لقوى السوق الحرة وتبني التحررية الاقتصادية والانفتاح وإزالة الحواجز التجارية والمالية والإدارية، مؤكدة على أن العولمة ستحقق المكاسب للجميع، وإن هذه المكاسب تتأتى من خلال تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال، وخصخصة القطاع العام، والإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد والبنك الدوليين، بما يقود إلى تحقيق النمو وزيادة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للتقنية، وكذلك المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المحدودة، وعلى هذا الأساس، سعت العديد من البلدان النامية ومن ضمنها العديد من البلدان العربية إلى التحول إلى اقتصاد السوق وتبني الإصلاحات التي تنادي بها العولمة، وذلك لتحقيق تنمية شاملة وعادلة، مستثمرة في ذلك الفوائد والفرص التي هيأتها العولمة لهذه البلدان.

بيد أن في مقابل الفرص التي هيئتها العولمة، فإنها ولدت أزمات كثيرة لهذه البلدان تمثلت في أزمة المديونية وأزمته الفقر والبطالة، فضلاً عن المشاكل السكانية والصحية والبيئية

والعولمة بشقها الاقتصادي أثرت على الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي للدول ومسار العلاقات الدولية وفقاً لآلياتها. ومن سببها حرية حركة الأموال في سياق اقتصاد إلكتروني وتهاوي الحدود القومية، وتقلص دور الدول، وضعف سيادة الدولة، وهجرة الشركات متعددة الجنسيات، والتوجه نحو التكتلات الإقليمية، وتفعيل المنظمات غير الحكومية، وحماية حقوق الإنسان.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان الاثار التي خلفتها العولمة وتحديد الاقتصادية على سيادة العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

مشكلة البحث: يسعى البحث للإجابة على السؤال

المحوري ما هو أثر العولمة الاقتصادية على سيادة العراق؟ ويتفرع

القومية الكردية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٣.

١ حافظ أبو سعدة، أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الإنسان، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ١٤.

٢ بشتوان حمه سعيد، القومية في عصر العولمة:

نطاق الشيء، أو تطبيقه، عالمياً^١.

خلال مناقشته للكيفية التي يتم من خلالها تفكيك عملية انتاج العديد من السلع الى وحدات وسيطة عبر الحدود القومية، الامر الذي أدى الى أن تقوم دولة معينة بأنتاج جزء من سلعة في حين تقوم دولة اخرى بأنتاج جزء اخر من السلعة نفسها^٣ وهناك من يعرفها على انها " تعني التحرير المتزايد للاقتصادات والاسواق الوطنية، وزيادة درجة انفتاحها على بعضها بعضاً، وزيادة درجة التكامل او الاعتماد المتبادل فيما بينها... ويرتبط بهذه العملية التزايد الكبير في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات والنمو الضخم في حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وازدياد المنافسة في السوق العالمية المتزامية الأطراف^٤.

ثانياً: العلاقة ما بين العولمة الاقتصادية

والسيادة

العولمة الاقتصادية والسيادة تشكلان توترًا معقدًا في العلاقة بين الدول والتيارات الاقتصادية العالمية. العولمة الاقتصادية تشير إلى اتساع وتفاعل اقتصادي عبر الحدود الوطنية، حيث يصبح التداول والتبادل والاستثمار عمليات عالمية بشكل متزايد. وهذا يترتب عليه تأثير عميق على السيادة الوطنية.

بمعنى آخر، تؤدي العولمة الاقتصادية إلى تقليل درجة السيادة الوطنية في بعض الجوانب، حيث تتضاءل قدرة الدول على التحكم الكامل في سياساتها الاقتصادية بشكل مستقل. تصبح الدول متوجهة نحو التفاعل الاقتصادي مع العالم بشكل أعم وتتعين عليها النظر في مصالحها الوطنية بمراعاة الاعتبارات العالمية^٥. ومع ذلك، تظل السيادة مبدأً أساسيًا في العلاقات الدولية،

ان تعريفات العولمة تأثرت باتجاهات الباحثين وميولهم الايديولوجية، وتأرجحهم بين قبول الظاهرة ورفضها والتفاعل معها، فكل هذا جعل من الصعب إيجاد تعريف دقيق وشامل للعولمة.

وتشير الدراسات الى ان مصطلح العولمة اطلق لأول مرة في نهاية الستينيات من قبل عالم السوسولوجيا الكندي ، واستاذ السوسولوجية في جامعة تورنتو الكندية (مارشال ماك لوهان) عندما صاغ مفهوم (القرية الكونية)^٢ في كتابه ((حرب وسلام في القرية الكونية)) الذي ركز فيه على التطور التقني الواسع في وسائل الاتصال وأثره في تحويل العالم الى قرية صغيرة.

العولمة كظاهرة بدأت في مجال الاقتصاد ، من خلال ظاهرة اخذت في الانتشار، هي ظاهرة التدويل المضطرب للاقتصاد، وتداخل عمليات الانتاج والتوزيع بين الدول، والمضي- في انفتاحها على المستوى العالمي، من خلال المزيد من التحررية التجارية، وخصخصة القطاعات الاقتصادية، وكذلك ارتفاع نسبة المكون المعرفي في الإنتاج، فضلاً عن الترابطات والتداخلات التي زادت في مجال الاستثمارات المالية، والزيادة في سرعة انتقال رؤوس الاموال من خلال افتتاح الاسواق المالية وترابطها مع بعضها البعض.

وتمارس الشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد والبنك الدوليين وكذلك منظمة التجارة العالمية دوراً كبيراً في مجال عولمة الاقتصادات وانفتاحها على بعضها البعض اقتصادياً ومالياً وتجارياً.

ويشير (ميتلمان) (Mittelman) الى ان التغيرات التي طرأت على التقسيم الدولي للعمل منذ الستينيات ، تعد هي المكونات الاساسية المحركة للعولمة ... ويوضح وجهة نظره تلك من

الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد ٦١ ، نيسان/ ١٩٩٨ ، ص ٤

^٤ ابراهيم العيسوي، تنمية القدرة الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة، ورد في : أسماعيل صبري عبد الله، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠، ص ١٤٦ .

^٥ خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣ .

^١ خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٤٤٢ .

^٢ سيار الجميل، في تعقيبه على بحث السيد يسين، في مفهوم العولمة، في كتاب: العرب والعولمة، تحرير أسامة امين الخولي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨ ، ص ٣٩ .

^٣ طلال عتريس، المناظرة حول العولمة، مجلة شؤون

في تحديد مستوى الاعتماد على السوق العالمية، مما يؤثر على السيادة الوطنية. يجب أن يسعى كل بلد لتحقيق توازن بين الاعتمادية على لسوق العالمية والاكتفاء الذاتي لضمان استقلاليتها واستدامتها.

المحور الثاني: الجوانب الإيجابية والسلبية للعملة

الاقتصادية

اختلف الباحثون حول الموقف من العملة، فمنهم من مجدها وعدها منفذا للتقدم والرقى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتخلص من السيطرة والاستحواذ، وأن البشرية ستنتفع في ظلها وتنال التطور والرفاه، وآخرون عدوها قنمة على البشرية، ووسيلة لزيادة الفقر والقضاء على الدين والقومية والسيادة الوطنية ومنبعاً لتلوث البيئة، وطالبوا بحارتها وعدم التعامل معها، ومنهم من عدها حالة واقعة لا مجال لمواجهتها، فلا بد من التعامل معها بشكل صحيح لتجنب أخطارها والإفادة من منجزاتها^٢.

أولاً: الجوانب الإيجابية

إنَّ العملة ظاهرة لها أبعاد متعددة ولها تأثيرها الإيجابي على الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لذا نحاول تلخيص أهم إيجابيات العملة في النقاط الرئيسية الآتية:

١. نتيجة للثورة الهائلة في مجال الاتصال، قادت تلاشي الحواجز إلى زيادة وعي الجمهور بحقوق المواطنين، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز التفاعل بين المواطنين والمنظمات الدولية. ولاحظنا أيضاً انتشار مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية.
٢. تحول العالم بفعل التقنيات الحديثة والتبادل الثقافي بين مختلف الأقطار إلى قرية كؤنية صغيرة، حيث يمكن حرية تدفق السلع والخدمات والأفكار والمعلومات دون عوائق أو حدود، وأصبحت جزءاً أساسياً من حياة الأفراد

حيث يمكن للدول السيطرة على أنظمتها الاقتصادية وتشكيل سياساتها الخاصة. يتوجب على الدول العمل على تحقيق التوازن بين الاندماج الاقتصادي العالمي والحفاظ على السيادة الوطنية. بشكل عام، يجب أن تكون العملة الاقتصادية والسيادة متناغمتين لتحقيق أقصى فوائد للدول والمجتمعات، حيث يتعين على الدول تطوير استراتيجيات تنظيمية واضحة وفعالة تمكنها من الاستفادة من العملة دون المساس بسيادتها الوطنية ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية.

ان العلاقة بين العملة الاقتصادية والسيادة الوطنية معقدة وتشكل تحدياً هاماً للدول. إليك أبرز أوجه هذه العلاقة^١:

١. التأثير على القرارات السيادية: العملة تؤثر على القرارات السيادية للدول بشكل كبير، حيث يمكن أن تتداخل التأثيرات الاقتصادية العابرة للحدود في قرارات الحكومات المحلية، مثل سياسات التجارة والاستثمار والبنية التحتية.
٢. القيود على السيادة الوطنية: بعض الاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية تفرض قيوداً على الدول وتؤثر على سيادتها في تحديد سياساتها الاقتصادية. على سبيل المثال، اتفاقيات التجارة الحرة تلزم الدول بفتح أسواقها وتخفيض الحواجز التجارية.
٣. تبادل المعلومات والتكنولوجيا: يؤدي الاتصال العالمي المتسارع وانتقال التكنولوجيا عبر الحدود إلى تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول، مما يؤثر على سيادتها في استخدام وتنظيم هذه المعلومات والتكنولوجيا.
٤. التوجيه السياسي والاقتصادي: الكيانات الدولية والمؤسسات المالية العالمية قد تمارس ضغطاً سياسياً واقتصادياً على الدول لتنفيذ سياسات تتماشى مع أجنداتها الخاصة. يمكن أن تشمل هذه الضغوط شروط القروض والمساعدات الدولية.
٥. التوازن بين الاعتمادية والاكتفاء الذاتي: تتسبب العملة

^٢ السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٨)، ١٩٩٨، بيروت- لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٢.

^١ Joseph E Stiglitz, Globalization and Its Discontents, New York and London: Norton, ٢٠٠٢, pp. (١٤٤-١٤٩)

ثانياً الجوانب السلبية

ينح عن العولمة الكثير من الآثار السلبية، ويرى برهان غليون "إن العولمة هي ثمرة تطورات موضوعية مرتبطة بالثورة التقنية العلمية، لكن هذه التطورات ليست مستقلة عن الاستراتيجيات الدولية من جهة، ولا تعمل من دون الأهداف التي تحددها لها من جهة أخرى، لأنها: تحولات تقنية وعلمية. وهذه الاستراتيجيات ليست واحدة، ولكنها تختلف باختلاف مواقع الجماعات ومواردهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية وثقافتهم وأخلاقياتهم" ٢.

يمكن لنا أن نشير إلى أهم الجوانب السلبية للبعد الاقتصادي:
١. تزايد انكشافية وتبعية الاقتصاد العالمي ومن ثم إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تعميق تأثير الاقتصاد الوطني بتقلبات الساحة الخارجية فالتقيد بتطبيق افتتحات منظمة التجارة العالمية بآلياتها الراهنة من شأنه أن يؤدي ولاسيما في المدى البعيد إلى تعريض استقرار الاقتصاد الوطني إلى هزات وتقلبات يعتمد مدى أضرارها على الانفراجات السياسية ومثانة العلاقات الودية مع الأطراف الدولية ولاسيما دول مراكز القوى العالمية ويأتي في هذا السياق تفشي ظاهرة الفوضى المالية والامبيارات والأزمات الاقتصادية الدولية والإقليمية العنيفة مثل أزمة المكسيك وأزمة دول شرق آسيا ٣.

٢. اتساع تفاوت الدخل وتزايد الثروة بين الدول وبين السكان في داخل الدولة الواحدة، إفقار الفقراء وإثراء الأغنياء وهو ما حذر منه الكاتبان المعروفان هانس مارتن وهيرالد شومان في كتابها المعنون "في العولمة" ذلك ان المكاسب المتوقعة من تعميق العولمة لا يتم تقاسمها بالتساوي بين الأمم والشعوب ٤.
٣. تحويل الاستثمار إلى مناطق العالة الرخيصة، وما قد يتسبب

ص ١٢٧.

٣ سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ٧٦.

٤ حافظ أبو سعدة، أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الإنسان، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، ٢٠١١، ص ٥٣.

على الصعيدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والثقافي.

٣. تعزز العولمة الاقتصادية فرص التبادل التجاري بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية وتعزيز مكانة الاقتصادات في السوق العالمية.

٤. اندمجت الاقتصادات المحلية والوطنية والقومية والإقليمية في اقتصاد عالمي واحد، وبفعل ذلك أصبح العالم سوقاً موحداً وشبكة متصلة تتداخل فيها الأجزاء، وأصبحت التجارة العالمية تزدهر مع تواصل العالم.

٥. يمكن للعولمة الاقتصادية تحفيز الدول على إعادة هيكلة اقتصاداتها لمواجهة التحديات، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة فعالية استغلال الموارد على الصعيدين الوطني والعالمي، وتعزيز الاستفادة من التقنيات الحديثة، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الفرص الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في قطاعات متنوعة مثل البتروكيماويات والخدمات مثل السياحة والنقل ١.

٦. رفع معدلات النمو المحلية والعالمية للنتائج المحلي الإيجابي، وزيادة الفرص للنمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني والعالمي، نتيجة لارتفاع الطلب على مجموعة متنوعة من السلع والخدمات بعد إزالة القيود عن حركتها وزيادة الاستثمارات المباشرة.

١ محمد بن سعد التميمي، العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص ٢٩.

٢ رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر والتوزيع، الجزء الأول، دمشق، ٢٠٠٠،

ذلك في إغلاق مصانع وانتشار البطالة^١.

المحور الثالث: آثار العولمة الاقتصادية على

سيادة العراق

تتباين آثار العولمة الاقتصادية ما بين الايجاب والسلب عموماً، إلا أنها في حالة العراق كبلد نامي فكانت آثارها ذات ابعاد سلبية أكثر من كونها ايجابية، وتجلت ذلك منذ عام ٢٠٠٣ وحتى وقتنا الحالي، وبغية تناول الآثار الناجمة عن العولمة على سيادة العراق جرى تقسيم هذا المحور لجزئين يتناول الجزء الأول منه الأثر السياسي والأمني في حين يتناول الجزء الثاني الأثر الاقتصادي.

أولاً: الأثر السياسي والأمني

النظام السياسي الجديد للعولمة استهدف فكرة السيادة المطلقة والتامة التي تمتعت بها الدول القومية منذ ويستقاليا، وذلك لصالح سلطة مقيدة ومتراكبة مع مؤسسات دولية عابرة للدولة، لها بدورها صلاحيات سيادية تتعدى تلك الخاصة بالدول نفسها.

على الصعيد السياسي فقد افرز تغيير النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ الى جعل العراق ميداناً للتدخل السياسي الخارجي من قبل الدول الإقليمية والدولية، وقادت هشاشة النظام السياسي فيه وعدم استقلاليته الى اضعاف السيادة بشكل فعلي، فالعراق من وجهة نظر القانون الدولي دولة ذات سيادة إلا ان الواقع السياسي يشي بغير ذلك، لذا فهناك فرق بين الواقعية السياسية والطرح القانوني،

ويعود ذلك الى مصادرة القرار العراقي فيما يتعلق بمهمته على اقليمه من قبل اطراف إقليمية ودولية، تحقيقاً لمصالحها الذاتية، مما اثر على استقرار الوضع السياسي في العراق، كون هذه الدول تمتلك الوسائل التي تمكنها من تأزيم الأوضاع الداخلية للعراق في اية لحظة وتحت أي ظرف^٤.

٤. تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية والأنظمة والإجراءات المتعلقة بها. حيث يجب أن تكون هذه السياسات والأنظمة والإجراءات وتعديلاتها منسجمة مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية ويدخل في هذا الشأن احتمال مطالبة المنظمة بمراجعة بعض الحوافز والمزايا والتسهيلات المقدمة حالياً للزراعة وللصناعة مثل الإعانات المقدمة للزراعة والأفضلية في المشتريات الحكومية وأساليب الحماية الحالي لبعض المنتجات الصناعية^٢.

٥. تفضيل الإيراد المالي العاجل على الاستثمار الإنتاجي.

٦. مساهمة تكنولوجيا المعلومات في ازدياد الهوة بين العالم الصناعي المتقدم والنامي الفقير إلى درجة التصدع الكامل لبنية المجتمع الإنساني.

٧. انتشار البطالة كنتيجة منطقية لانتشار نظام الأتمتة (Automation) وازدياد اعتراب الإنسان وتدهور بيئة عمله أمام ازدياد سطوة الآلة وتعقد نظمها.

٨. ظهرت العولمة نتيجة الدفع الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والمنتجات التكنولوجية الأخرى مما سمح لرأس المال بالهجرة إلى مواقع مختلفة وهذا من شأنه ان يسهم في عدم الاستقرار في الاقتصاد الدولي^٣.

مما تقدم نجد ان للعولمة مساوئ كما لها ميزات وتبقى مسألة الاستفادة من إيجابيات العولمة على حساب سلبياتها رهناً بالدولة ومدى قدرتها على توظيف إمكاناتها واستنفار طاقاتها لتطويع العولمة مع مصالحها، وجعلها عامل دعم للاقتصاد والسياسة والامن وليس العكس من ذلك.

^٣ ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٥٨.

^٤ احمد حسين الفتلاوي، العولمة الاقتصادية والشركة القومية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣ العدد ١٦، ٢٠١٠، ص ٣٨.

^١ عبد الباروي إبراهيم درة ونبيل خليف المجالي، العلاقات العامة في القرن الحادي والعشرين: النظرية والممارسة منحى نظامي واستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٩٩-١٠٠.

^٢ حافظ أبو سعدة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

وضعف تأثير الهوية والالتقاء، فضلاً عن غياب الأطر الرسمية التي تحكم العمليات السياسية المتعارف عليها في الديمقراطيات المتحضرة وأن العراق دولة ديمقراطية ذات مؤسسات.

ثانياً: الأثر الاقتصادي

تبتت العولمة الاقتصادية في العراق يعني زيادة التفاعل الاقتصادي مع العالم الخارجي، مما يشمل زيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية. وهذا يؤدي إلى تأثير على الصناعات المحلية بسبب المنافسة الأجنبية، والتحديات المتعلقة بالاعتماد على السلع المستوردة. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر على العمالة والأجور نتيجة للتغيرات في هيكل الاقتصاد. لذا، تصبح ضرورة ضبط السياسات الاقتصادية لضمان استيعاب هذه التحديات والاستفادة الأمثل من الفرص المتاحة.

تعد التبعة الاقتصادية أهم المخرجات الاقتصادية للعولمة الاقتصادية، إذ قاد تبني النظام الرأسمالي في العراق إلى ارتباك الاقتصاد العراقي لإرادة الاقتصاد العالمي حتى بات يدور في فلكه، عن طريق المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها الصندوق والبنك الدوليين، حين أخذت هذه المؤسسات على عاتقها مهمة تكييف أوضاع الاقتصاد العراقي مع متطلبات المرحلة الجديدة، تحت يافطة معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والتي بدورها تستند لمجمل شروط اصطلاح على تسميتها خطاب النوايا يلتزم فيها البلد الراغب بالإصلاح الاقتصادي بتحرير اقتصاده وفتح أسواقه أمام البضائع الأجنبية^٣.

أيضاً شكلت الاعتمادية على الخارج عامل معرقل لتطور الاقتصاد العراقي من خلال هيمنة وسائل العولمة الفاعلة وتحكمها في الاقتصاد العراقي، فالعولمة الاقتصادية تتضمن تدفقاً متزايداً للرأس المال والتكنولوجيا والمعرفة عبر الحدود. ولكن المشكلة تكمن عندما تتحكم أدوات العولمة - مثل السوق العالمية والسلع والخدمات - في القرارات الاقتصادية والأسعار في العراق.

^٣ ربيع خلف صالح، العولمة الاقتصادية تكييف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨، العدد ٦٥، ص ٢٠٣.

أما على الصعيد الأمني فلعل أهم أفرزات العولمة هو انتشار الإرهاب نتيجة لسهولة التواصل بين الجماعات الإرهابية وسهولة الانتقال بين البلدان، وكانت تجربة العراق مريعة في هذا الجانب فظهر تنظيمات إرهابية كالفقاعة وداعش اثر على مجمل أوضاع البلد الأمنية والسياسية والاقتصادية، وكانت لها تبعات مدمرة لازال يعاني العراق منها حتى اللحظة. على واقع سيادة البلد على أراضيه ومقدراته^١.

يضاف لذلك قاد توسع العولمة إلى تزايد معدلات الاختراقات السيبرانية لاسيما بالنسبة للبلدان التي تعاني ضعفاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات كالعراق، حتى أصبحت الأدوات والتقنيات المستخدمة في الهجمات السيبرانية أكثر تقدماً وتعقيداً، وان الهاكرز والمهاجمون السيبرانيون يمكنهم الوصول إلى خبرات وأدوات تساعدهم في تنفيذ هجمات أكثر فتكاً^٢.

كذلك تعمل محركات العولمة على تأجيج الأوضاع الأمنية والسياسية من خلال سهولة اختراق المجتمعات عبر مختلف وسائل التواصل والتأثير على العقل الجمعي للجماهير وتوجيهه بالاتجاه الذي يخدم مصالحها وتطلعاتها ومن ثم التهديد لاختراقها والاضرار بسيادتها.

وقاد استمرار تردّي الأوضاع الأمنية والاقتصادية حتى بعد الخروج الجزئي للعراق من طائلة الفصل السابع للأمم المتحدة، ونتيجة لكل هذه التغيرات تحول العراق إلى دولة خاضعة لإرادات إقليمية ودولية، وأصبح القرار السياسي العراقي الذي يمثل أساس السيادة للدولة يمر بعدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية السلبية التي تزيل الصفة السيادية عنه ليتحول بالتالي إلى قرار يخدم الأهواء السياسية والفتوية والبراغماتية المصلحية، مما شجع القوى الإقليمية المتصارعة بل وحتى الدولية لاتخاذ مسرّحاً لتصفية صراعاتها وجعلها الأساس الذي تُبنى عليه مكانها الإقليمية مستغلة حالة الفراغ الأمني والسياسي الذي يمر به البلد، ولعل هناك الكثير من الأسباب التي أدت لذلك أهمها: انعدام الثقافة الوطنية الجامعة

Chapman, A. R. (٢٠٠٩). Globalization, human rights, and the social determinants of health. *Bioethics*, ٢٣(٢), ٩٧-١١١.^١

العالمية ولتحويل الى سوق لتصريف المنتجات الأجنبية وليكون أداة طيعة بيد الاقتصاد العالمي يسمح له بالفاذ متى ما تطلب الامر ولندرج السياسة والامن مع الاقتصاد، اذ ان التبعية الاقتصادية التي خلفتها المديونية انتجت تبعية سياسية مفرطة كان لها الأثر البين في تحطى الحدود والتأثير في صناعة القرار العراقي واستقلالته.

الاستنتاجات والتوصيات

توصل البحث للاستنتاجات التالية:

أدت العولمة إلى تقليص حدود السيادة الوطنية، حيث أصبحت الدول تتفاعل بشكل أعمق على المستوى الاقتصادي، مما يعني أن الدول تواجه تحديات في الحفاظ على سيادتها واتخاذ قرارات مستقلة.

في ظل انتشار العولمة والتي تتمثل في الزيادة المطردة في الاتصالات والاقتصاد الكوكبي، والهجرة عبر الحدود وانتشار الأفكار عبر الحضارات من خلال وسائل الإعلام وبروز المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية فوق القومية، تراجع قدرة الدول العربية على ممارسة سيادتها.

أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وهو ما يتضح من ارتقاء قبضة الدولة على أصولها وأجزاء من إقليمها وسحب بعض الوظائف منها لصالح المنظمات غير الحكومية، وزيادة حالات التدخل والمبادئ الناطمة له كمبدأ مسؤولية الحماية والتدخل الإنساني الدولي، وان الدول النامية عرضة للتأثر بدرجة أكبر لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة، وهذا ما يتضح في الحالة العراقية.

اما عن اهم التوصيات:

من الضروري أن يتخذ العراق إجراءات استراتيجية للتعامل مع تحديات العولمة، بما في ذلك تعزيز التنوع الاقتصادي، ودعم القطاعات غير النفطية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية للحد من التأثيرات السلبية للعولمة الاقتصادية. يحتاج العراق الى تكييف سياساته الاقتصادية والتجارية بشكل

كذلك تتأثر الأسعار العالمية للمنتجات الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي، مثل النفط والمعادن، بشكل كبير بتقلبات الأسواق العالمية، مما يؤثر على العائدات والميزانية الوطنية للعراق، الامر الذي ينج عنه اعتماد متزايد على صادرات النفط كمورد رئيسي يجعل الاقتصاد العراقي غير متنوع. هذا يجعله أكثر عرضة للتقلبات في أسعار النفط ويزيد من هشاشته الاقتصادية^١.

نخلص من ذلك الى ان العولمة الاقتصادية وتبنيها في العراق كانت أولى حلقات انتهاك سيادة البلد، بعد ان تم فتح الباب واسعاً الى انتاج نظام الاقتصاد المفتوح، القائم على مبادئ الحرية الاقتصادية والعولمة، فكانت طروحات (دعه يعمل...دعه يمر)، ايداناً ببدء مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر، والمشكلة لم تكن متعلقة بطبيعة النظام العولمي قدر تعلقها بطبيعة الاقتصاد العراقي المأزوم اصلاً ففي الوقت الذي كان ينتظر العراق مستقبل أكثر اشراقاً جاءت الرياح بما لا تشتهي اقتصاده، اذ ان تبني استراتيجية التنمية الاقتصادية عام ٢٠٠٥، سياسة الدعم النقدي الموجه نحو الطبقة الفقيرة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي قدر الأمكان، وهذا النهج تطابق مع نهج وسياسات صندوق النقد الدولي في الغاء أي دور فعلي للدولة، ليكون الاقتصاد تحت وطأة المؤسسات المالية وكبار المستثمرين الذي لا هم لهم سوى الربح ولو كان على حساب سيادة الدولة.

ولا يبالغ داني رودريك في مؤلفه معضلة العولمة حينما يقول ان العولمة تعمل على تسييل سيادة الأمم لافتقارها للأسس الناظمة لها^٢.

الخاتمة:

تعد العولمة ظاهرة جديدة وبارزة في مسرح العلاقات الدولية، ولها أبعادها المختلفة والمتعددة سوا على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التكنولوجي. وصاحبت معها جملة من التغيرات والتحديات الجديدة والمؤثرة على مسرح العلاقات الدولية. وفي حالة العراق كان تبني العولمة قدراً أكثر من كونه خياراً كونه امر قد تم اعداده سلفاً، ليم ادماج العراق لان يدور في فلك الرأسالية

^٢ داني رودريك، معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤، ص ٤٥.

^١ جمال عزيز فرحان وعبدالله نجم الشاوي، أسواق العمل الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٠، ٢٠١٢، ص ٩.

ثانياً الرسائل الجامعية

بشتوان حمه سعيد، القومية في عصر العولمة: القومية الكردية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

ثالثاً: المجلات والدوريات

احمد حسين الفتلاوي، العولمة الاقتصادية والشركة القومية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣ العدد ١٦، ٢٠١٠.

جمال عزيز فرحان وعبدالله نجم الشاوي، أسواق العمل الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٠، ٢٠١٢.

ربيع خلف صالح، العولمة الاقتصادية تكييف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨، العدد ٦٥.

طلال عتريس، المناظرة حول العولمة، مجلة شؤون الأوساط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد ٦١، نيسان/ ١٩٩٨.

رابعاً: الكتب الأجنبية

Joseph E Stiglitz, Globalization and Its Discontents, New York and London: Norton, ٢٠٠٢.

Chapman, A. R. (٢٠٠٩). Globalization, human rights, and the social determinants of health.

Bioethics, ٢٣(٢).

فعال ، اذ يجب ان تكون هناك استراتيجيات تنموية محلية واصلاحات هيكلية تعزز التنافسية والتكيف مع التحولات العالمية. على البلدان العربية ومنها العراق أن تحاول قدر الامكان الاستفادة من الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها والمرافقة لهذه الظاهرة الواقعية والتخفيف من السلبيات عن طريق تهيئة وتنمية الموارد البشرية القادرة على أن تكون فاعلة في ظل هذه الظاهرة.

المصادر

اولاً الكتب العربية والمترجمة

ابراهيم العيسوي، تنمية القدرة الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة، ورد في : أسمايل صبري عبد الله، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠.

حافظ أبو سعدة، أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الإنسان، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

حافظ أبو سعدة، أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الإنسان، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، ٢٠١١.

خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

داني رودريك، معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤.

رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر والتوزيع، الجزء الأول، دمشق، ٢٠٠٠.

سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٨)، بيروت- لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

عبد الباري إبراهيم درة ونبل خليف المجالي، العلاقات العامة في القرن الحادي والعشرين: النظرية والممارسة منحنى نظمي واستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

محمد بن سعد التميمي، العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.